



دمج الوحدات المحلية الصغيرة كمدخل لتطوير القرى المصرية

Merge of small local units as an Approach for the development of Egyptian villages

أ.د. محمد ماهر الصواف

عميد معهد أكتوبر العالي للاقتصاد الأسبق

maherelsawaf@hotmail.com

د. هويدا محمود إبراهيم أبو الغيط

أستاذ الاقتصاد المساعد ووكيل معهد أكتوبر العالي للاقتصاد

hwaida_2020@hotmail.com

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

المجلد السابع . العدد الثاني عشر- الجزء الأول

يوليو ٢٠٢١م

رابط المجلة : <https://csj.journals.ekb.eg>

دمج الوحدات المحلية الصغيرة كمدخل لتطوير القرى المصرية

أ.د. محمد ماهر الصواف د. هويدا محمود أبو الغيط

مستخلص:

أطلقت الحكومة المصرية مبادرة حياة كريمة وأعلنت عن المشروع القومي لتطوير الريف المصري لتحسين حياة السكان بالقرى المصرية وتوفير عدد من الخدمات العامة الملحة والتي عجزت الوحدات المحلية المراكز والقرى عن الوفاء بها وتحقيق التنمية المأمولة. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أسباب عجز هذه الوحدات المحلية عن القيام بالدور المحدد لها قانوناً، وتحديد أهم المقومات الأساسية التي تساعد على رفع مستوى فعالية وكفاءة الوحدات المحلية وتفعيل دورها في تطوير الريف المصري، ومناقشة مدخل دمج الوحدات المحلية الصغيرة إدارياً والعائد منه والتي طبقته بعض الدول الأوروبية، ومدى مساهمته في تنمية قدرات الوحدات المحلية لوضع خطط للتنمية المستدامة بالريف المصري. وقد اوصت الدراسة بدمج الوحدات المحلية الصغيرة في وحدات كبيرة حتى يمكن الحد من إهدار المال العام ورفع كفاءة وفعالية الوحدات المحلية، وأنه من الأهمية إعادة النظر في التقسيم الإداري الحالي للوحدات المحلية بالريف المصري، حتى تتمكن من الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وذلك من خلال تشكيل لجان من المتخصصين في التخطيط الإقليمي والجغرافيا الإدارية وغيرهم من الفروع العلمية الأخرى.

كلمات مفتاحية: المشروع القومي لتطوير الريف المصري، التنمية المحلية، دمج الوحدات المحلية، التنمية الشاملة والمستدامة، مقومات نجاح الوحدات المحلية

Merge of small local units as an Approach for the development of Egyptian villages

Pro. Dr Maher Elsawaf Dr.Hwaida Mahmoud Aboelghit

Abstract

The Egyptian President launches a national project to develop rural Areas to improve the quality of life for the people in the Egyptian villages, and raise the effectiveness of the public services provided to them, that the local administration units in the Rural Areas were unable to fulfill. This study aims to determine the reasons for the inability of these local units to perform the role assigned to them by law, and to identify the most important basic factors that help raise the level of effectiveness and efficiency of local units and activate their role in the development of the Egyptian rural Areas and also to discuss the approach to the Merge of small local units administratively and the benefit from it, which was applied by some countries European Union, and his contribution to developing the capabilities of Egyptian local units to develop plans for sustainable development.

Keywords: the national project for the development of the Egyptian countryside , local development , merge of local units , sustainable development

مقدمة:

لقد ظلت القرى المصرية بعيدة عن التطور والتغيير حيث عجزت وحدات الإدارة المحلية عن تقديم الخدمات العامة الأساسية وتنمية القرى التابعة لها، وقد أدى النقص الشديد في الخدمات العامة بالقرى المصرية، وتدنى جودة حياة السكان بها. الي هجرة الشباب الي المدن الكبرى بصفة خاصة للمدن الكبرى، القاهرة والجيزة والإسكندرية، للبحث عن فرص عمل، وظهرت نتيجة ذلك الكثير من المناطق العشوائية وما تبعها من مشكلات اجتماعية وأمنية. لذا أطلقت القيادة السياسية مبادرة "حياة كريمة" وأعلن عن المشروع القومي لتطوير الريف المصري وتعاون كامل بين الوزارات لتنفيذه على مراحل^١، وأشارت الهيئة العامة للاستعلامات ان مبادرة حياة كريمة تهدف إلي تحسين جودة الحياة لسكان الريف المصري، ورفع كفاءة الخدمات المقدمة من خلال تنفيذ العديد من التدخلات الخدمية والاجتماعية، والمساهمة في إعادة التخطيط العمراني وتطوير البنية التحتية وشبكة الطرق والاتصالات في مختلف محافظات مصر^٢.

المشكلة البحثية:

تشير هذه الجهود وتدخل الحكومة المركزية لمعالجة النقص الشديد في الخدمات العامة المحلية بالريف المصري الي أن الوحدات المحلية بوضعها الحالي عجزت عن تقديم الخدمات العامة المحلية بفعالية وإنشاء وتطوير البنية التحتية بالقرى، والجدير بالذكر أن القيادة السياسية كلفت وزير الدفاع في شهر يونيو ٢٠٢١ بتعيين ضابط من القوات المسلحة في كل قرية لمتابعة التطورات والإنجازات ضمن مبادرة حياة كريمة تجنباً لإهدار الموارد والتلاعب في عمليات إنشاء المرافق الجاري تنفيذها، مما يشير الي رغبة القيادة السياسية في عدم الاعتماد علي الإدارات المحلية في ذلك لما عرف عنها من ضعف وفساد^٣. وذلك رغم ما تستخدمه سنويا من مبالغ مالية كبيرة حيث بلغ إجمالي أجور العاملين بها ١٠٧،٨٧٣،٥٩٩،٠٠٠ جنيها في عام ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ والذي يرجع الي تضخم أعداد العاملين بوحدات الإدارة المحلية، وذلك من إجمالي الاستخدامات المالية والتي بلغت ١٢٨،٣٢٨،٧٥٤،٠٠٠ جنيها في هذا العام ٢٠٢١^٤.

ومن المعلوم انه بموجب قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية تم نقل اختصاص إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة للوحدات المحلية والواقعة في دائرتها^٥. وأنه وفقا للدستور الحالي ٢٠١٤ تكفل الدولة دعم اللامركزية الإدارية، وإنها ملتزمة بتوفير ما تحتاجه الوحدات المحلية من مساعدة علمية، وفنية، وإدارية^٦. ويلاحظ انه لم يتم تفعيل هذه النصوص بالقدر الكافي، كما انه لم يتم دعمها إداريا حتي يمكنها الاستجابة للاحتياجات المتزايدة والمتغيرة للسكان من الخدمات العامة الحيوية. واتجهت الحكومة المركزية الي التدخل مباشرة لعلاج الضعف في الخدمات العامة من خلال المشروع القومي لتطوير الريف المصري كما سبق وأن أشرنا. وقد اثبت الواقع العملي والدراسات المتعددة^٧ ان الوحدات المحلية تعاني بالفعل من ضعف فعاليتها في تنمية الريف المصري وعجزت عن القيام بدورها المحدد لها قانونا نتيجة النقص الواضح في توافر المقومات الإدارية والتخطيطية لها، وصغر الحيز الجغرافي المحدد لها والذي لا يسمح بوضع خطط للتنمية الاقتصادية والإقليمية بصفة خاصة بالنسبة للمراكز والقرى.

أهمية الدراسة:

كما سبق وأن أشرنا فقد أعلنت الحكومة المركزية عن تنفيذ المشروع القومي لتطوير القرى على عدة مراحل. إلا أنه من المتوقع أن تقف الوحدات المحلية الريفية أيضاً عاجزة عن تطوير المرافق الجاري تنفيذها وصيانتها والنهوض بها لمواجهة المتغيرات السكانية والاجتماعية والاقتصادية، كما أنها لم تتمكن من استكمال مسيرة التطوير ومن أداء مهمتها في تحقيق التنمية المأمولة وضمان استدامتها، وذلك نظراً لما تعانيه من مشكلات إدارية وتنظيمية وعدم قدرتها على وضع الخطط التي تعمل على حسن استغلال الموارد البشرية والمادية المتاحة، ومما لا شك فيه فقد أدى ضعف الخدمات العامة بالريف المصري الي هجرة الشباب وضعف انتماء المجتمع الريفي للدولة، وأصبح من السهل تجنيد الشباب لخدمة أهداف الجماعات المتطرفة. لذا فإنه من الأهمية دراسة أسباب القصور الذي شاب إدارة وحدات الإدارة المحلية، ومناقشة كيف يمكن تفعيل دورها وتأسيس وحدات إدارية أكثر فعالية وكفاءة، وتجنب إهدار الموارد، ونضمن المحافظة على الخدمات العامة المحلية وصيانتها، والنهوض بها. وترجع أهمية هذه الدراسة أيضاً لوجود ندرة في الدراسات المهمة بالمقومات التنظيمية وبالحيز الجغرافي لنجاح المراكز والوحدات المحلية القروية في تحقيق المهام الموكلة إليها قانوناً.

وتطرح هذه الدراسة عدد من التساؤلات هي:

- ما هي أسباب عجز الوحدات المحلية بالمحافظات الريفية عن إنشاء المرافق العامة الملحة والقيام بالمهام الموكلة إليها قانوناً؟^٨
- وكيف يمكن الاستفادة الكاملة من الموارد المالية المخصصة لها؟
- وما هي الآلية التي يمكن أن تساعد على رفع كفاءة أداء الوحدات المحلية بالمراكز والقرى حتى يمكنها القيام بمهمها مستقبلاً؟
- وهل تبني مدخل دمج الوحدات الصغيرة في وحدات محلية كبيرة الذي أخذت به بعض الدول الأوروبية يحقق قدراً من الفعالية والكفاءة في تحسين هذا الوضع المتردي للقرى والمراكز المصرية؟

وتهدف هذه الدراسة:

- الي تحديد بعض المقومات الأساسية التي تساعد على رفع مستوي فعالية وكفاءة الوحدات المحلية وتفعيل دورها في تطوير الريف المصري واستكمال توفير الخدمات العامة المحلية مستقبلاً، وحتى يمكن تحقيق قدر من التكامل لجهود التطوير وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة في توزيع الخدمات العامة.
- كذلك مناقشة مدخل دمج الوحدات المحلية الصغيرة إدارياً والعائد منه، ومدى مساهمة ذلك في تنمية قدراتها على تقديم الخدمات العامة بشكل أفضل وفي وضع خطة للتنمية المستدامة مع تحقيق الاستفادة الكاملة من الموارد الطبيعية والمالية والبشرية المتاحة.

منهجية الدراسة:

وتتبنى الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم الرجوع الي العديد من المراجع العلمية العربية والأجنبية في موضوع الإدارة المحلية والإحصاءات والمعلومات والبيانات التي يصدرها الجهاز المركزي للتعينة العامة والاحصاء، ووزارة المالية، والتعرف على تجارب بعض الدول الأوربية والتي تسعى دوما الي ترشيد نفقات الخدمات المحلية بأسلوب دمج الوحدات المحلية، كما تم الاعتماد على اقتراب النظم لمناقشة مدي تناسب مدخلات الوحدات المحلية الريفية ومخرجاتها والمؤثرات البيئية الريفية علي قراراتها ، هذا وسنقسم الدراسة إلى الأجزاء التالية: -

أولاً: التقسيم الإداري ومقومات نجاح وحدات الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

ثانياً: واقع تقسيم وحدات الإدارة المحلية في مصر ونقاط الضعف به.

ثالثاً: دمج الوحدات المحلية الصغيرة كمدخل لتطوير الريف المصري ومبرراته سواء على مستوى المراكز أو القرى.

١- التقسيم الإداري ومقومات نجاح وحدات الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة

نظرا لاتساع الحيز الإقليمي للدول لجأت كافة الدول إلى إجراء تقسيم إداري لإقليم الدولة، وتأثرت في ذلك بالطبيعة الجغرافية والاجتماعية والتاريخية والاقتصادية لكل دولة، وبالأهداف التي ترغب السلطات السياسية العليا تحقيقها. وعلى ذلك عرفت الدول اشكال مختلفة من التقسيمات الإدارية. وقد اظهر الواقع العملي بالدول النامية ضعف فعالية هذه التقسيمات حيث لا يتوافر لها المقومات الأساسية التي تضمن نجاحها في القيام بالأدوار الجديدة والمشاركة في إحداث التنمية المستدامة بالبلاد. وعلى ذلك سنتناول في هذا الجزء من الدراسة أولاً: كيف تطورت التقسيمات الإدارية وظهر نظام للإدارة المحلية. وثانياً: تحديد أهم العوامل والمقومات التي تساعد علي نجاح هذا النظام في تحقيق التنمية الشاملة للأقاليم المختلفة.

١-١ تطور التقسيم الإداري للدول:

ظهرت فكرة تقسيم الحيز الجغرافي للدولة الى مناطق وإنشاء وحدات لإدارة كل منطقة خلال بداية العصر التاريخي في مصر القديمة والصين، وقد لعبت هذه الوحدات الإدارية الإقليمية في كثير من الدول النامية دوراً رئيساً في ظل الدولة البوليسية حيث أوكل إليها القيام بمهام وأداء وظائف حفظ الأمن وضبط مرتكبي الجرائم وتحصيل الضرائب. واستطاع المستعمرون تسخيرها لخدمة أهدافهم، وأصبحت أداة في أيديهم لمتابعة المعارضين لهم واعتقالهم، لذا فإنه من الطبيعي ان يحدد الحيز الجغرافي لها بالشكل الذي يحقق هذه الأهداف الأمنية والاعتماد على الأسلوب المركزي في ذلك. ومع تطور الدول والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وجدت الوزارات بالحكومة المركزية فيما بعد انه من الضروري العمل علي التوسع في ممارسة نشاطها بالأماكن المختلفة بالدولة وإنشاء فروع لها بجانب التقسيمات الأمنية، ومن هنا اتجهت الدول إلى انشاء فروع للوزارات بالأقاليم المختلفة وتبني أسلوب عدم التركيز الإداري، وذلك بتفويض هذه الفروع بالقيام بعض المهام وذلك تحت الإشراف الإداري والفني للوزارة المختصة.

وقد اظهر تطبيق هذا الأسلوب مشكلات عديدة أهمها: ضعف وصعوبة التنسيق بين فروع الوزارات المتعددة والمختلفة فكل منهم يعمل في جزر منفصلة، وتأخر صنع واتخاذ القرارات إذ انه يجب الرجوع للوزارات في العاصمة في اغلب الأمور باستثناء عدد من المهام البسيطة المفوضة إليها، أيضا أظهر هذا الأسلوب ضعف في إمكانية المتابعة والرقابة للعاملين بهذه الفروع، علاوة على التكلفة المالية العالية لإنشاء وتأسيس هذه الفروع المتعددة بالأقاليم المختلفة. وأمام هذه المشكلات كان طبيعيا ان تنجح الدول الي إعادة النظر في أسلوب عدم التركيز الإداري وتطبيق أسلوب آخر يتناسب مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتوجه نحو تطبيق الديمقراطية ويساعد علي الحد من المشكلات السابقة من جانب، وعلي تحسين إدارة وتقديم الخدمات العامة المحلية الحيوية من مياه صالحة للشرب وطرق وإنارة وتعليم ورعاية صحية واجتماعية، وغير ذلك من خدمات اجتماعية وثقافية لكافة السكان من جانب آخر. وعلي ذلك اتجهت كثير من الدول الي الأخذ تدريجياً بأسلوب اللامركزية الإدارية في إدارة الخدمات العامة والذي أخذ اشكال ودرجات مختلفة، حيث تم التوسع في تأسيس هيئات عامة مستقلة تطبيقاً لأسلوب اللامركزية الإدارية المرفقية والتي يجوز لها وفقا لقرار إنشائها تقديم خدماتها وممارسة نشاطها في كافة أماكن البلاد إنشاء فروع لها في أقاليم الدولة المختلفة. وقد أنشأت مصر، على سبيل المثال، عدد من الهيئات العامة مثل جهاز تنمية القرية، والهيئة القومية لمياه الشرب والصحي، الهيئة العامة للأبنية التعليمية، مصلحة الرقابة الصناعية، هيئة كهرباء مصر والتي تم تحويلها إلى الشركة القابضة لكهرباء مصر عام ٢٠٠٠، بالإضافة الي عدد آخر للهيئات العامة الرقابية. أيضا اتجهت الدول إلي تأسيس شكلا آخر من اللامركزية الإدارية وهو اللامركزية الإدارية الإقليمية والتي علي أساسها تم إنشاء نظام الإدارة المحلية وهو محل اهتمام هذه الدراسة.

ولا حاجة للقول أن نظام الإدارة المحلية يعمل علي الحد من انشاء فروع للوزارات، وتقسيم الدولة إلي وحدات إدارية محلية جديدة مستقلة عن الوزارات من الناحية الإدارية، ونقل اليها عدد من اختصاصات بعض الوزارات، وهي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والإدارة الذاتية المستقلة، وتحمل مسؤولية إنشاء وإدارة المرافق العامة المحلية والتنسيق بينها، وتقديم عدد من الخدمات العامة المحلية المتنوعة والتي نقلت إليها قانونا بصفة أصيلة، وذلك في حدود السياسات العامة للدولة والتي تحدها الوزارات المختلفة، كما انها هي المسؤولة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بالريف.

ولا يتميز هذا الأسلوب فقط بتحسين عملية صنع واتخاذ القرارات، والتنسيق بين المختصين العاملين الحكوميين بالوحدة المحلية ووجودهم جميعا تحت قيادة واحدة لتجنب التداخل او التعارض في الاختصاصات بين الفروع المختلفة للوزارات، بل أنه يسمح أيضا بإتاحة الفرصة للسكان في التعاون والمشاركة في إدارة الوحدة المحلية، ومنحهم الحق في الرقابة على أداء التنفيذيين المحليين، وكيفية استخدامهم للموارد المتاحة وتنميتها ذاتيا، وذلك من خلال تشكيل مجالس منتخبة بكل وحدة محلية من السكان المقيمين بنطاق هذه الوحدات. ويجب الإشارة هنا أن بعض الدول مالت إلى الإبقاء على عدد محدود من فروع الوزارات بالأقاليم بجانب وحدات الإدارة المحلية باعتبارها تمارس اختصاصات ذات طابع قومي ويجب أن تظل خاضعة للرقابة الفنية والإدارية والقانونية للوزارات المختصة، كما أبقت على بعض فروع الهيئات العامة المشار إليها، كما هو الحال في مصر.

ويجب الإشارة أنه عادة يختلف حجم الحيز الجغرافي للوحدات المحلية والمستوي التنظيمي لها، فهناك الأقاليم ذات مساحة جغرافية كبيرة، مثل المحافظات والتي تتولى في الغالب مهام تنسيقية وإشرافية، وتعد مستوي أوسط بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية، وهناك أقاليم متوسطة الحجم مثل المراكز أو الدوائر التي تقسم الي عدد من الوحدات المحلية القروية، كما ان هناك مدن مستقلة كما هو الحال في ألمانيا الاتحادية أو مدن ذات طبيعة خاصة.

وبلا حظ ان العديد من الدول النامية اعتمدت عند تحديد التقسيم الإداري والنطاق الجغرافي لهذه الوحدات في الغالب علي التقسيم الإداري السابق لفروع الحكومة المركزية الأمنية والحيز الجغرافي المحدد لها، لذا يمكن القول أن التقسيم الإداري لوحدات الإدارة المحلية وتحديد الحيز الجغرافي لها لم يأخذ في الاعتبار طبيعة النشاط التنموي للوحدات المحلية، ولا يتفق مع ما تتحمله من مسئولية تنمية نطاقها الإقليمي اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا، رغم انه من المفترض أن وحدات الإدارة المحلية تعد وحدات تخطيطية تنموية، ومن ثم يجب ان يمكنها الحيز الجغرافي لها من القيام بهذه المهام التنموية.

ونخلص مما سبق ان التقسيم الإداري الحالي للإدارة المحلية وتحديد الحيز الجغرافي لها في بعض الدول لم يؤسس بناء علي رؤية محددة لتنمية الأقاليم المختلفة ولا يتوافر لديها مقومات النجاح في تحقيق الأهداف المرسومة لها بالقدر الكافي، فهي تعاني من العديد من نقاط الضعف منها علي سبيل المثال : صغر النطاق الجغرافي لها، ونقص الإمكانيات المادية والبشرية التي تساعدها علي القيام بمهامها في إنشاء المرافق العامة وصيانتها والنهوض بها، وعلي ذلك اتجهت عدد من الدول الأوروبية الي إعادة النظر في التقسيم الإداري وتبني مدخل دمج البعض من الوحدات المحلية في وحدات اكبر تنظيميا وذات حيز جغرافي أوسع وذلك كما سنوضحه فيما بعد.

٢-١ المقومات الجغرافية والإدارية لنجاح التقسيم الإداري لوحدات الإدارة المحلية

من المسلم به أنه من الأهداف الأساسية لتبني أسلوب اللامركزية الإدارية الإقليمية هو توفير الخدمات العامة لجميع السكان بالدولة، ومراعاة حفظ التوازن بين الأقاليم المختلفة بما يضمن العدالة السياسية والمادية الكاملة فلا يطغى اقليم على غيره ، ألا ان التقسيم الإداري في عدد من الدول النامية اتسم بالعشوائية - ولا يوجد التزام بالمعايير الفنية والعلمية في تحديد الحيز الجغرافي لوحدات الإدارة المحلية ، إذ ان عملية تقسيم الحيز في دولة ما إلي أجزاء مكانية أصغر وتأسيس وحدات محلية بها هو عملية فنية معقدة وتهدف الي تسهيل القيام بمهام التنمية المحلية ويستلزم مراعاة توافر عدد من المقومات التخطيطية والتنظيمية والجغرافية والإدارية عند تأسيس هذه الوحدات كما سنوضحه فيما يلي :

١-٢-١ المقومات الجغرافية والتخطيطية لجودة التقسيم الإداري

تعاني الأقاليم والمناطق الريفية بالدول النامية من انخفاض مواردها الاقتصادية نتيجة الزيادة السكانية المستمرة وعدم القدرة على الاستغلال الأمثل للطاقات البشرية والطبيعية المتاحة لتحقيق النمو الاقتصادي بنطاقها الإقليمي. ويرجع الباحثون في أنه من الأسباب الأساسية لذلك هو ان التقسيم الإداري لوحدات الإدارة المحلية لم يأخذ في الاعتبار متطلبات خطط التنمية وسهولة تنفيذها وتقصي الإمكانيات الطبيعية والموارد المتاحة والاستغلال الأمثل لها، وأشاروا الي أنه يجب أن تكون الوحدات المحلية مراكز

اشعاع ومراكز خدمات في دائرتها. ويجب ان تشكل الوحدات المحلية متوسطة الحجم أقطاب نمو تنتشر التحديث وتعزز الارتقاء في القرى المحيطة. علي ان يراعي توقيت طرق ووسائل نقل جيدة.

ويؤكد الباحثون في مجال الجغرافيا الإدارية^٩ على انه من المفترض ان يتوافر في التقسيم الإقليمي الإداري عدد من الخصائص حتى يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية المرغوبة أهمها:

● **التكامل: Complexity** بمعنى وجود ترابط للعناصر الرئيسية للبنية الاقتصادية والاجتماعية والمكانية الأساسية والتكامل بين الأنشطة الإنتاجية داخل النطاق الجغرافي المحدد للوحدة المحلية، فوحدات هذا التقسيم يجب ان تكون أقاليم وظيفية **Functional Region** تتكون من منظومة متكاملة من الروابط، تتميز ببنية وظيفية مكانية. أي أن تحديد الحيز الجغرافي يجب ان يساعد على تأدية الوظائف الاجتماعية والإدارية والاقتصادية، وتلبية الاحتياجات المحلية الرئيسة على حد سواء.

● **الحجم المناسب:** فيجب يتم تحديد حجم أمثل لوحدات الإدارة المحلية كوحدة متكاملة اجتماعية واقتصادية وتفاذي ظهور الوحدات المحلية الصغيرة المبعثرة والغير اقتصادي، وأشاروا الي أن النطاق الجغرافي للوحدة المحلية هو منظومة معقدة تتألف من منظومات فرعية طبيعية، واقتصادية، واجتماعية، وإدارية وسياسية. وان التقسيمات الادارية يجب ان تكون الوعاء الإقليمي الذي يعتمد عليه الاقتصاد في عملية توزيع مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف مناطق الدولة^{١٠}.

● **التخصص:** توافر درجة ما من التخصص بأنواع معينة من المنتجات والخدمات لبعض الوحدات المحلية تتوافق مع موقعه الجغرافي والظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية. مع الأخذ في الاعتبار اتجاهات التحديث في عمليات التخطيط للإسراع في عملية التطور.

وفي نفس السياق يحدد الباحثون في مجال التخطيط الإقليمي^{١١} عدد من الأسس الواجب مراعاتها عند التقسيم الإداري وتحديد الحدود الجغرافية لوحدات الإدارة المحلية أهمها:

● إمكانية للتوسع وبناء مناطق سكنية وتعليمية جديدة تستوعب الزيادة السنوية حيث ان الكثافة السكانية في العديد من القرى تتزايد بشكل تدريجي مع ثبات المساحة الكلية للوحدات المحلية القروية والمراكز، وأن يوفر هذا النطاق إمكانية واستغلال المناطق الصحراوية المتاحة في إقامة مجتمعات عمرانية جديدة، مع مراعاة توازن المساحات بين التقسيمات المحلية الجديدة،

● ان يسمح الحيز الجغرافي للوحدة المحلية إمكانية إنشاء وحدات متكاملة اجتماعية واقتصادية والحد من وجود وحدات صغيرة مبعثرة و غير اقتصادية. وأن يتيح التقسيم الإداري تأسيس مراكز صناعية وتجارية لتوفير فرص عمل للشباب، وتشكيل وحدات إنتاجية سواء كانت زراعية أو سياحية أو صناعية، بصفة خاصة بالنسبة للوحدات متوسطة الحجم، وبعبارة اخري خلق أقطاب نمو جديدة ودعمها لعمل خدمات وانشطة على مستوى عال، وذلك في ضوء المزايا النسبية لكل منها واختلاف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والمكانية في الإمكانات المادية والبشرية، ومما يسمح بالاستفادة من كافة الامكانيات والموارد الطبيعية والبشرية المتاحة^{١٢}.

- تحقيق درجة من التقارب بين المناطق الغنية وبين المناطق الفقيرة والعمل على التجانس بين الوحدات المحلية القروية عند تحديد الحيز الجغرافي وأن يكون هناك إمكانية وجود نقاط نمو بالقرى الكبرى وتحقيق شبكة متكافئة من الفرص الإنتاجية والقيم الحضارية، بحيث يتم تقريب أو تذويب الفروق الطبقيّة بين الوحدات المحلية إلى أقصى حد يمكن أن تسمح به مواردها البشرية الطبيعية.
- ان يسمح الحيز الجغرافي للوحدات الإدارية المحلية إقامة شبكات الطرق وخدمات النقل العام حتى يمكن زيادة مستوي الترابط بين الأسواق والمناطق الصناعية لتسهيل انسياب السلع والخدمات والقوي العاملة من جانب، وتسهيل انتقال الأفراد للمجمعات الخدمية الصحية والتعليمية والحكومية عالية التقنية والمتخصصة من جانب آخر.

٢-٢-١ المقومات الإدارية للوحدات المحلية

- وبالإضافة الي التحديد الجيد والرشيد للتوزيع المكاني يجب توافر عدد من المقومات الإدارية والتنظيمية الأخرى والتي تضمن نجاح وحدات الإدارة المحلية في إحداث التنمية المأمولة أهمها:
- ان يتوافر للوحدة الإدارية المحلية القروية الإمكانيات المادية والبشرية التي تمكنها من وضع الخطط الاقتصادية الفعالة، وإنشاء وصيانة وتطوير المرافق العامة الخدمية والقيام بواجبها التنموي.
 - اختيار الأسلوب الإداري والتنظيمي الذي يضمن توفير أليات رقابية مجتمعية على استخدام الموارد المادية المتاحة، وحسن اختصار العاملين والقيادات المحلية. وتعميق الديمقراطية والأخذ بعناصر الحوكمة وأهمها: مشاركة المجتمع المحلي، والاستجابة لاحتياجاتهم، وتمكينهم من مساءلة القيادات المحلية والرقابة على أداء العاملين من خلال ممثلوه المنتخبين، وتمكن افراد المجتمع من التعبير عن ذاتيتهم المحلية وتنمية الشعور بالولاء وانتماء للدولة.
 - يجب أن يسمح التقسيم الإداري بتأسيس وحدات إدارية محلية بالحجم الذي يسمح لها الاستفادة من التطور الرقمي والتكنولوجي، والاستخدام الاقتصادي لنظم المعلومات المتقدمة وتطوير أليات العمل بما يتوافق مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.
 - توفير قدر مناسب من الاستقلال في صنع السياسات والقرارات المحلية، حتى يمكن تحديد اوليات التنمية بما يتفق مع احتياجات السكان، وأنه من الأهمية توافر الإطار الدستوري والقانوني الذي يضمن قدرا مناسباً من استقلالية المالية والإدارية وحفها في تحصيل بعض الضرائب والرسوم المحلية لتوفير موارد ذاتية.

ونؤكد هنا ان نجاح وحدات الإدارة المحلية في تحقيق أهداف التنمية المحلية يتوقف علي توافر نطاق جغرافي مناسب ومحدد بناء علي ورؤية ومعايير علمية، وإنشاء وحدات إدارية تملك القدرات والإمكانات البشرية والمالية والتي تمكنها من القيام بإدارة المرافق المحلية بكفاءة وفعالية عالية والنهوض بها والاستغلال الأفضل للموارد الطبيعية والبشرية بحيزها الجغرافي المحدد لها. ولا حاجة للقول كلما زادت القدرة المالية الذاتية للوحدة المحلية، كلما قل اعتمادها على الحكومة المركزية في إحداث التنمية.

٢- واقع تقسيم وحدات الإدارة المحلية في مصر

قسمت مصر منذ القدم كما هو الحال في كثير من الدول الي قرى متجاورة مكونة وحدات إقليمية محددة وذلك بناء على الواقع الجغرافي والتجمع في وادي النيل ودلتاه. وفي عهد محمد علي قُسمت البلاد إلى ١٤ مديرية وقسم المديرية إلى مراكز حتى يمكن تقدير إنتاج المحاصيل الزراعية وجباية الضرائب التي كانت تفرض على الأرض المزروعة^{١٣}. وقد تركزت مهام هذه الوحدات الإدارية الإقليمية فيما بعد على المحافظة على الأمن والنظام العام وتحصيل الضرائب، بصفة خاصة عندما كانت البلاد تحت سيطرة الاستعمار الإنجليزي، وكان يغلب عليها الطابع البوليسي لإحكام السيطرة على البلاد، بل وقد كان أحيانا يشارك في إدارتها عدد من الضباط الأجانب.

وتطور الأمر بعد ذلك حيث تم إنشاء عدد من مراكز البوليس يتبعها عدد من نقط البوليس بالقرى الكبرى وكانت الغاية الرئيسية هو الحد من الجرائم والمحافظة على الأمن العام بالريف المصري. وقد استمر تبني مصر أسلوب عدم التركيز الإداري بالنسبة للمهام الأمنية لوزارة الداخلية حتى اليوم. ونتيجة للمتغيرات الاجتماعية والسكانية كان من اللازم ان يمتد نشاط الوزارات الأخرى للأقاليم المختلفة والعمل على تقديم عدد من الخدمات العامة لكافة للسكان بالأقاليم المختلفة، لذا تم إنشاء فروع للوزارات المختلفة اعتمادا على ذات الأسلوب وهو عدم التركيز الإداري. ولا شك يعد هذا الأسلوب فعلا بالنسبة للمهام المتعلقة بالأمن القومي، بصفة خاصة الأنشطة المتعلقة بحفظ الأمن والنظام العام وغيرها من المرافق القومية مثل الدفاع والقضاء. إلا ان التوجه الي التوسع بإنشاء فروع لمختلف الوزارات بالأقاليم المختلفة أظهر عدد السليبيات، كما سبق وأن أشرنا، تتلخص في صعوبة التنسيق بين هذه الفروع خاصة عند إنشاء بعض المرافق العامة المحلية مثل رصف الطرق وتأسيس شبكات المياه والكهرباء والغاز مما يسبب اهدار للموارد المتاحة، كما أوجد صعوبة في الرقابة والمتابعة على أنشطة هذه الفروع وتعددت حالات الفساد بين العاملين بها.

ونتيجة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتوجه نحو الديمقراطية اتجهت مصر الي الأخذ بأسلوب اللامركزية الإدارية الإقليمية والسابق الإشارة اليه. فمن المعلوم أنه نظرا للضغوط الشعبية اصدر ملك مصر دستور عام ١٩٢٣ به عدد من النصوص التي تحدد الخطوط الرئيسية لتطبيق نظام اللامركزية الإدارية الإقليمية، وقضي بتقسيم مصر الي مديريات ومدن وقرى كوحدات محلية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، إلا انه للأسف لم يتم تفعيل هذه النصوص، حتي صدر اول قانون للإدارة المحلية رقم ١٢٤ في عام ١٩٦٠ وجاء بعد ذلك دستور مصر الدائم لسنة ١٩٧١ الذي نص علي تقسيم مصر إداريا الي محافظات ومدن وقرى وأجاز إنشاء وحدات اخري تتمتع بالشخصية الاعتبارية حيث تم بالفعل إنشاء وحدتين هما: المراكز والأحياء، هذا وقد تبني دستور مصر الحالي ٢٠١٤ هذا التقسيم دون الإشارة تحديدا للمراكز والأحياء حيث ترك الباب مفتوحا لدراسة الوضع التنظيمي لهما واستمرار وجودها وذلك نتيجة الجدول الدائر حول الجدوى من وجود المراكز^{١٤}.

ويجب الإشارة ان قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والذي مازال ساريا نص في مادته رقم ٢ على ان تتولي وحدات الإدارة المحلية إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها، وأوردت اللائحة التنفيذية لهذا القانون مسئولية كل مستوي من مستويات الوحدات المحلية تفصيليا فيما

يتعلق بالخدمات العامة المحلية من تعليم، والشؤون الصحية، والشؤون العمرانية والمرافق البلدية، والنقل، والشؤون الاجتماعية، والشباب والرياضة وغيرها من الخدمات المحلية الأساسية.

والجدير بالإشارة انه وفقا لدساتير مصر وقانون الإدارة المحلية تم إنشاء مجالس شعبية محلية تفعيلًا لنظام اللامركزية تختص بصفة أساسية إقرار مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشروع الموازنة السنوية والحساب الختامي للوحدة المحلية بالإضافة إلى تسليحها بعدد من آليات الرقابة مثل توجيه الأسئلة وطلبات الإحاطة. إلا أنه ترتب على ثورة ٢٠١١ حل المجالس الشعبية المحلية وتوقفت إجراءات انتخاب أعضائها منذ ذلك الوقت انتظارًا للانتهاء من مناقشة القانون الجديد للإدارة المحلية بمجلس النواب. أي ان الوحدات المحلية في مصر حاليًا تدار من خلال مجالس تنفيذية فقط ولم تشكل لها مجالس منتخبة وفقًا للقانون الحالي حتى الآن.

ولاشك ان عدم تشكيل المجالس الشعبية المحلية وفق ما جاء بالدستور والقانون الساري يعد نقصًا شديدًا في توفير مقومات أساسية لنجاح الوحدات المحلية في مصر، حيث ان إتاحة الفرصة للمشاركة المجتمعية في مجال إدارة وإنشاء المرافق المحلية وتحديد الأولويات. يساعد علي توفير قدرًا من الرقابة الشعبية على أداء العاملين بالوحدات المحلية واستخدام المال العام، ويؤكد العديد من المفكرين أن المشاركة المجتمعية تجعل الأفراد يشعرون، وأيضا يرون أنفسهم جزءًا من مجتمع يخدم فيه كل شخص حاجات وشؤون الصالح العام، كما تمكن الأفراد من أن يتعلموا تشكيل مشاوراتهم العامة، وتسمح للناس أن يبحثوا مع بعضهم البعض عن حلول معقولة ومقبولة بصدد المشكلات العامة المشتركة.

وعلي اية حال فإن مصر مقسمة حاليًا الي عدد من وحدات الإدارة المحلية هي: المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى، وتتمتع كل منها بالشخصية الاعتبارية. وبلغ عدد المحافظات ٢٧ محافظة ريفية وحضرية، وتضم المحافظات الريفية وعددها ٢٢ محافظة عدد ١٨٥ مركزًا، وبلغ عدد الوحدات المحلية القروية ١٣٢٥ وحدة بها. والمركز هو وحدة محلية تضم تجمعات سكانية حضرية وريفية معا، فهي تضم عادة مدينة وعدد من الوحدات المحلية القروية، وهناك دعوات تطالب بإلغاء مستوى المركز، لكونه يؤدي إلى إطالة الإجراءات، والحد من استقلالية ودور المدن والقرى، وما زال وجودها محل جدل من الكتاب والباحثين^{١٥}.

وقد منح قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الشخصية الاعتبارية للمدن فهي تعد وحدة محلية مستقلة وبها مقر المركز، وقد جري العمل على أن يقوم رئيس المركز أيضا برئاسة الوحدة المحلية (المدن)، وأدي ذلك بدورة ألي إهمال مهام المركز في إقامة المرافق التي تخدم أكثر من قرية، والتنسيق بين القرى التابعة لها، حيث تركزت اهتمامات رئيس المركز والمدينة بالخدمات والمرافق العامة التي تخدم سكان المدينة مقر المركز فهم الأقرب وعلي اتصال دائم ومباشر به ويسهل وصول شكاوهم المتعلقة بالقصور في الخدمات له. ولكل وحدة محلية قروية عاصمة تُدعى القرية الرئيسية (القرية الأم)، وتضم بدورها وحدات أصغر من القرى التوابع والتي تتشكل في الغالب من عدد من التجمعات الريفية الصغيرة وهي العزب والكفور والنجوع.

وهناك عدد من العوامل أدت الي ارتفاع أعداد الوحدات المحلية من مراكز ووحدات قروية منها: التاريخية، الزيادة السكانية، وغلبة النمط القبلي والعائلي الذي أدى الي ظهور قرى صغيرة ونجوع بأعداد

مبالغ فيها، فضلا عن الضغوط السياسية ومطالبات السكان واعضاء المجالس النيابية لتحويل بعض القرى التابعة إلى وحدات محلية أو تحويل وحدات قروية الي مراكز أو مدن علي أمل الحصول على دعم أكبر وأنشاء بعض المرافق العامة الجديدة من جانب، ولتتيح ذلك فرصة أكبر لإنشاء عدد آخر من الدوائر الانتخابية من جانب آخر. وقد ساعد على ذلك عدم وجود لجان مختصة أو تحديد شروط ومعايير علمية محددة لإنشاء الوحدات المحلية الجديدة بقانون الإدارة المحلية حيث ترك الأمر للمحافظ وهو من يملك سلطة اتخاذ القرار في هذا الشأن ذلك بناء على اقتراح المجلس الشعبي المحلي للمركز المختص وموافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة. وهكذا بعد ان كان عدد الوحدات المحلية القروية ١٠٦٢ وحدة عام ٢٠٠٧ ارتفع العدد ليصبح ١٣٢٥ وحدة في عام ٢٠١٨^{١٦} كما ارتفعت عدد المراكز من ١٨٣ الي ١٨٥ خلال نفس الفترة الزمنية. ويلاحظ انه لا توجد أنماط ومعايير علمية وعملية واضحة لهذا التقسيم وتحديد اعداد المراكز والوحدات المحلية القروية بكل منها. كما لم يتم تحديد الحيز الجغرافي لكل منهم وفق الأسس السابق توضيحها، ويشوب التقسيم الإداري الحالي للوحدات المحلية ما يلي:

- تم الاعتماد عند تحديد الحيز الجغرافي للوحدات الإدارة المحلية على التقسيمات التاريخية وما استجد من تقسيمات إدارية تمت بشكل عشوائي^{١٧}. فمن المعلوم انه في الغالب تم الاعتماد على الحيز الجغرافي لوحدات الشرطة القائمة (المديريات، والمراكز ونقاط الشرطة بالقرى) عند تحديد الحيز الجغرافية للوحدات الإدارة المحلية، والتي تم تحديدها وفقا لاعتبارات السيطرة الأمنية وتتبع المجرمين، لذا فقد اتسمت بصغر النطاق الجغرافي لها. أي انه يمكن القول إن تحديد الحيز الجغرافي للوحدات المحلية لم يلقي الاهتمام الكافي لتحديده بالشكل الذي يضمن فعالية وكفاءة هذه الوحدات في إنشاء وإدارة الخدمات العامة المحلية والتخطيط للتنمية بدائلها. وهي لا تمثل وحدات تخطيطية يسهل تنميتها كوحدات متكاملة اقتصاديا واجتماعيا. كما أنها لم تعد تتناسب وظروف البلاد والزيادة السكانية والتوسع العمراني بها، ومن المعلوم أن غالبية القرى بلغت درجة من التشعب السكاني القسوى ولم تعد قادرة على استيعاب مزيد من السكان. أيضا نتيجة صغر الحيز الجغرافي ارتفعت اعداد الوحدات المحلية القروية وتضخم أعداد العاملين بها.
- أيضا بالنسبة الي المراكز لم يتم تحديد نطاقها الجغرافي بناء علي أسس واضحة وترتفع أعدادها نتيجة رغبة سكان بعض القرى لتحويلها الي مراكز وتدخل أعضاء البرلمان لكسب بعض الأصوات الانتخابية، كما سبق وان اشرنا، علي سبيل المثال تم تحويل عدد من القرى مثل قرية الإبراهيمية وقرية مشتول السوق بمحافظة الشرقية الي مركز أيضا تم تحويل قرية العسيرات بمحافظة سوهاج الي مركز في السنوات الأخيرة رغم انها لا تضم أي مدينة^{١٨}. وعلي ذلك يلاحظ اختلاف أعداد المراكز من محافظة الي أخرى دون الارتباط بمعايير محددة سواء من حيث المساحة أو عدد السكان فعلي سبيل المثال: يبلغ عدد المراكز في محافظة الشرقية ١٣ مركز، وفي محافظة الدقهلية عدد ١٨ مركز رغم ان مساحة الأخيرة وعدد سكانها اصغر من محافظة الشرقية، حيث تبلغ مساحة محافظة الدقهلية ٣،٤٧٠ و عدد سكانها ٦،٨٨٦،٨٣٣ في حين تبلغ مساحة محافظة الشرقية ٤،٩١١ كم^٢ و عدد سكانها ٧،٦٨١،٠٨٩. أيضا نجد ان محافظة كفر الشيخ مقسمة الي ١٣ مركز مثل محافظة الشرقية، رغم ان مساحتها اقل بكثير من محافظة الشرقية بعدد ١١٦٣ كم^٢ و عدد سكانها بلغ ٣،٦١٠،١٦٣ أي أن عدد سكان محافظة كفر الشيخ

أقل من النصف من محافظة الشرقية والذي بلغ ٧،٦٨١،٠٨٩ نسمة. وبالنسبة لمحافظة الوجه القبلي نجد أيضا أن مساحة محافظة المنيا يصل إلى ٣٢،٢٧٩ كم^٢ ومقسمة الي ٩ مركز وعدد سكانها ٦،٠٥٨،١٢٠ في حين ان محافظة أسيوط مقسمة الي ١١ مركز رغم انها أقل في المساحة وعدد السكان حيث بلغت مساحتها ٢٥،٩٢٦ كم^٢ وعدد سكانها ٤،٨٤٤،٣٦٨ أيضا نجد أن محافظة سوهاج مقسمة الي ١٢ مركز رغم انها اصغر من محافظة المنيا من حيث المساحة وعدد السكان، فقد بلغت مساحة محافظة سوهاج فقط ٦،٥٤٦ كم^٢ وعدد السكان بلغ ٥،٥٣٩،٧٣٦

• وتلاحظ كذلك ان عدد القرى تتباين بشكل واضح من محافظة إلي أخرى فعدد الوحدات القروية بمحافظات الوجه القبلي صغيرا مقارنةً بمحافظات الدلتا، ورغم ان مساحات هذه المحافظات اكبر بكثير من محافظات الوجه البحري، ففي محافظة اسوان عدد الوحدات القروية ٣٩ ومحافظة قنا مقسمة الي ٤١ وحدة قروية وسوهاج مقسمة الي ٥١، في حين يتراوح عدد الوحدات القروية بمحافظات الوجه البحري بين ١٢٠ الي ٧٠ فعلي سبيل المثال يوجد بمحافظة الدقهلية عدد ١٢٠ وحدة وفي محافظة الشرقية عدد ١٠٥ وفي محافظة كفر الشيخ عدد ٩٩^{٢٠}.

ونخلص مما سبق أن التقسيم الإداري الحالي لا يلتزم بمعايير واضحة في التقسيم، فضلا عن عدم ملائمة الحيز الجغرافي لمتطلبات التخطيط للتنمية بالوحدات المحلية المراكز والقرى، وصغر الحيز الجغرافي للغالبية من المراكز والوحدات المحلية القروية وارتفاع أعدادها اعتمادا على عدد السكان فقط ودون مراعاة توافر المقومات التخطيطية والإدارية والتنظيمية لنجاح هذه الوحدات لأداء المهام المرسومة لها. وقد أدى هذا التقسيم الي ضعف فعالية الوحدات المحلية الريفية في تحقيق التنمية وتحسين مستوي الخدمات الحيوية بالريف المصري، كما أدى الي عزوف الكفاءات من العاملين للعمل بالريف نتيجة نقص الخدمات، لذا طالب العديد من الكتاب علي حق ضرورة إعادة النظر في هذا التقسيم وإعادة ترسيم الحدود للوحدات المحلية. للحد من معاناة الريف المصري من نقص الخدمات العامة^{٢١} وبادرت القيادة السياسية بتبني مبادرة حياه كريمة، كما أشرنا في مقدمة هذه الدراسة، حيث سيتم تطوير ٥٠ مركزا في ٢٠ محافظة والتي تزيد بها نسبة الفقر عن ٥٢٪ كمرحلة عاجلة باستثمارات تبلغ ١٥٠ مليار جنيه بمتوسط ٣ مليار جنيه لكل مركز. كما أعلنت الحكومة هذا العام ٢٠٢١ عن البدء في إنشاء عدد من المجمعات الخدمية الحكومية بالقرى المستهدفة لإنهاء معاناة السكان في الحصول على خدماتهم العامة.

٣ - دمج الوحدات المحلية الصغيرة كمدخل للتنمية الريف المصري ومبرراته سواء على مستوى المراكز أو القرى

لا شك ان تدخل الحكومة المركزية من أجل نقل المجتمعات الريفية إلى وضع آخر أفضل كان ضروريا لتنمية قدرات هذه المجتمعات وبناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر، وحتى يمكن الاستفادة منها ومشاركتها في تحقيق أهداف الخطة الإستراتيجية لمصر ٢٠٣٠، ومن المعلوم ان تحقيق التنمية يستلزم اكتشاف لموارد الدولة في الريف المصري والعمل على تنميتها والاستخدام الأمثل لها وحسن إدارتها. إلا ان ذلك لن يتأتى إلا بوجود وحدات إدارية محلية فعالة، قادرة على وضع الخطط الاقتصادية

والاجتماعية والقيام بإدارة الموارد المتاحة إدارة رشيدة، ومن هنا يثور التساؤل التاليين: ما هي تجارب الدول المتقدمة في بناء مثل هذه الوحدات؟ وكيف يمكن تطوير الوحدات المحلية الريفية في مصر؟

وللإجابة على هذين التساؤلين نعرض أولاً تجارب بعض الدول الأوربية في تطوير الوحدات المحلية الريفية وإنشاء وحدات محلية تملك القدرة على إحداث التنمية في نطاقها الإقليمي بفعالية اعلى، وننتقل بعد ذلك لمناقشة المزايا التي يمكن تحقيقها من خلال الاستفادة من مدخل دمج الوحدات الصغيرة وإنشاء وحدات كبيرة علي كفاءة أعلى في مصر.

٣-١ مدخل دمج الوحدات المحلية وتجارب بعض الدول في تطبيقه

التقسيم الإداري هو نتاج لأوضاع سائدة إلا انه من المسلم به ان هذه الاوضاع غير ثابتة وعرضه للتغيرات مما يتطلب دائماً إعادة النظر في تعديل الحدود الجغرافية للوحدات المحلية جزئياً أو بصورة شاملة، خاصة وأنه نتيجة الامتداد السكاني وزيادة أعداد السكان والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ان تلامست حدود بعض القرى وزادت العلاقات التجارية والاجتماعية بينها. ومن هذا المنطلق تبنت بعض الدول المتقدمة مدخل دمج الوحدات المحلية الصغيرة في وحدة أكبر لكي تكون قادرة على التخطيط للتنمية الشاملة والمستدامة، مع بناء شبكة من الطرق ووسائل النقل التي تخدم مصالح السكان وتسهل انتقالهم لمراكز الخدمات المختلفة سواء الحكومية أو التجارية أو الصناعية بالحيز الجديد.

ويقصد بدمج الوحدات المحلية من الناحية القانونية هو ضم وحدتين محليتين أو أكثر يتمتع كل منهما بالشخصية الاعتبارية، في وحدة محلية واحدة أكبر ويترتب عليه ان يفقد أحدهما أهليته القانونية وتأسيس مجتمع واحد متكامل، تتم عملية الدمج عادة بموجب قرار إداري بهدف التطوير الإقليمي للوحدات المحلية وتحسين كفاءة تقديم الخدمات المحلية. وغالباً ما يتم إعطاء الوحدة المحلية الجديدة اسماً مزدوجاً (يتكون من أسماء الوحدات المحلية المندمجة)، وقد تمنح الوحدة الكبرى الجديدة اسماً جديداً أو يتم إطلاق اسم إحدى الوحدتين عليها والذي قد يحدث إذا اندمجت وحدة كبيرة مع أخرى صغيرة حيث يطلق على الوحدة الجديدة اسم الوحدة الأكبر.

وقد حرصت بعض الولايات الألمانية علي تقنين سلطة حكومة الولاية في اتخاذ مثل هذه القرارات وتعديل حدود الوحدات القروية، فعلي سبيل المثال نصت المادة ١٦ من قانون المجتمعات الريفية بولاية هسن (Hessische Gemeindeordnung (HGO على أنه لأسباب تتعلق بالصالح العام، يمكن تغيير الحدود الجغرافية للوحدات المحلية (الدوائر أو القرى) لتحقيق التوسع المكاني^{٢٢}.

ويجب الإشارة أن عمليات الدمج بالولايات الألمانية بدأ تنفيذه بعد الانتهاء من الحرب العالمية الثانية، حيث أظهر الواقع ان الوحدات المحلية الصغيرة، رغم النفقات العالية، غير قادرة علي تحسين او إنشاء المرافق الخدمية العامة وإعداد الخطط الإقليمية التي تعمل على تحقيق تنمية صناعية واقتصادية، وتشجيع المستثمرين على تأسيس المنشأة الصناعية والتجارية، وقد كان أحد أهم أهداف عمليات الدمج هو خفض تكلفة إنشاء المرافق العامة وتقديم وإدارة الخدمات العامة.

ومن هنا تم تشكيل عديد من اللجان من عدد من المختصين بالجغرافيا الإدارية والتخطيط الإقليمي وبعض التخصصات الأخرى المرتبطة بالتقسيم الإداري للعمل على إعادة النظر في تقسيم الوحدات المحلية.

وانتهت هذه اللجان الي اهمية دمج بعض الوحدات الصغيرة في وحدات الكبيرة، والعمل على توسعة الحدود الجغرافية لها حتى يسهل إعداد خطط للتنمية الإقليمية من جانب، وتخفيض تكلفة إدارة الوحدات المحلية المتعددة والصغيرة، والاستغلال الأفضل للموارد البشرية والمادية المتاحة من جانب آخر.

وفي عام ١٩٧٠ تم بالفعل عملية الدمج فبعد أن كان عدد القرى في المانيا الاتحادية ٢٤٠٠٠ و عدد المدن المستقلة kreisfreie Städte 139 وعدد المراكز (الدوائر) Land- Kreise 425 تمت عملية الدمج أصبحت عدد القرى ٨٥٠٥ وعدد المدن المستقلة أصبح ٩٢ وعدد الدوائر ٢٣٧ .

ويجدر الإشارة ان عمليات الدمج تمت تدريجياً حيث استمرت مراحل الدمج عدة سنوات فنجد على سبيل المثال في ولاية Baden-Württemberg كان عدد الوحدات القروية ٣٣٧٩ وحتى عام ١٩٧٥ بلغ عدد هذه الوحدات ١١١٠ فقط وقد تم تغيير اسماء ١٦٥ وحدة وأطلقت عليها أسماء جديدة. كما عرفت الولايات التي كانت تابعة لألمانيا الشرقية عمليات الدمج أيضا بعد توحيد المانيا الشرقية والغربية وفي عام ١٩٩١^{٢٣} ومن الجدير بالإشارة ان ألمانيا الاتحادية تسعي دوما الي ترشيد الإنفاق الحكومي وتحرص على الاستخدام الأمثل للموارد المحلية.

أيضا وجدت فرنسا انه من الفائدة لرفع مستوي فاعلية تقديم الخدمات بأقاليم الدولة ومسايرة للتوجه نحو ترشيد الإنفاق الحكومي وخفض التكاليف تقديم الخدمات العامة بالوحدات المحلية والإقليمية ان يتم دراسة دمج بعض الوحدات المحلية الإقليمية ، وقامت بالفعل بتعديل التقسيم الإداري للأقاليم.^{٢٤} وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، كانت فرنسا تتكون من ٢٢ إقليم و ٥ مقاطعات وأقاليم ما وراء البحار ، وصوتت الجمعية الوطنية الفرنسية لصالح الدمج في ١ يناير ٢٠١٦، وتم رسميا البدء بالعمل بالتقسيم الجديد وأصبح العدد الإجمالي ١٨ بإضافة ٥ مقاطعات وأقاليم ما وراء البحار.

وقد تبنت دول أوربية أخرى هذا التوجه حرصا على المال العام وتحقيق المصلحة العامة مثل السويد حيث تم دمج العديد من البلديات الريفية على عدة مراحل، وفي عام ١٩٥٢ انخفض عددها من ٢٢٨١ إلى ٨١٦ وتابع ذلك سلسلة أخرى من الاندماج، وحاليا السويد لديها ٢٩٠ بلدية فقط. أيضا قامت بلجيكا بدمج الوحدات المحلية الصغيرة في عام ١٩٧٧ وبعد ان كانت عدد الوحدات الريفية ٢٣٥٩ بلدية أصبحت ٥٩٦ بلدية جديدة. أيضا قامت اليونان بتخفيض عدد البلديات من ١٠٣٣ الي ٣٢٥ بلدية. كذلك أدت سلسلة عمليات الاندماج المستمرة في فنلندا إلى خفض عدد البلديات من ٤٣٢ في عام ٢٠٠٦ إلى ٣١١ في عام ٢٠١٧.^{٢٥}

وتبنت إنجلترا أيضا اسلوب الدمج منذ ٢٠١٠ حيث أعيد هيكلة ١٧ وحدة محلية (district) وعلى سبيل المثال في عام ٢٠١٩ تم دمج الوحدات المحلية : East Dorset DC, Dorset CC (part) في وحدة جديدة West Dorset DC, North Dorset DC, Purbeck, Weymouth & Portland سميت Dorset أيضا في عام ٢٠٢١ يتم تنفيذ عملية دمج لعدد من الوحدات المحلية وهي: Buckinghamshire CC, Wycombe DC, Chiltern DC, South Bucks DC,) Aylesbury Vale DC)، وأطلق على الوحدة الجديدة (Buckinghamshire).^{٢٦}

٢-٣ دمج الوحدات المحلية كمدخل لتطوير الريف المصري

أظهرت تجارب الدول الأوروبية ان استخدام مدخل دمج الوحدات المحلية الصغيرة ساعد على خفض تكلفة إدارة وتقديم الخدمات المحلية من جانب، ورفع مستوى الكفاءة والفعالية للوحدات المحلية من جانب آخر. وقد انطلقت هذه الدول من أنه يجب الاستفادة من نظرية اقتصاديات الحجم Economies of Scale، والتي تطبقها العديد من الشركات الاقتصادية الكبرى وذلك في ترشيد الإنفاق المحلي أيضا. وتكمن فائدة هذه النظرية على أنه يمكن للوحدات المحلية الكبرى توفير خدماتها الي عدد أكبر من المواطنين مع المحافظة على بقاء التكلفة الثابتة بدون تغيير، حيث ان تعدد الوحدات المحلية ذات الحيز الجغرافي الضيق والمحدود يستلزم توافر موارد وتكاليف ثابتة متكررة لكل من هذه الوحدات المحلية الصغيرة، ومن هنا ترتفع تكلفة تقديم الخدمات العامة المحلية. وهكذا استهدفت عمليات دمج الوحدات المحلية الصغيرة في وحدات كبيرة بالدول الأوروبية إنتاج وإدارة وتقديم الخدمات العامة بتكلفة أقل وتحقيق وفورات يمكن ان تعود على المواطن من خلال تقديم خدمات أكثر أو الوفاء بخدمات أخرى حيوية. أي انه كلما كان حجم الوحدة المحلية أكبر، كان حجم التكاليف أصغر. وكلما كان عدد المستفيدين من المرافق العامة المحلية عالية التكلفة أكبر، كان حجم التكاليف أقل. فلا حاجة للقول ان إنشاء مرافق مثل: محطات تنقية المياه، أو معالجة مياه الصرف لاستخدامها في الزراعة، أو جمع المخلفات المنزلية وإعادة استخدامها ذات تكلفة عالية. ومن هنا فإن عمليات الدمج وإنشاء وحدات محلية كبيرة ذات نطاق جغرافي متسع سيؤدي بدوره إلى توفير في تكلفة إنشاء وتأسيس المرافق والخدمات العامة بالريف المصري. والجدير بالإشارة ان عملية الدمج ساعدت أيضا على تحقيق موارد ذاتية للوحدات المحلية بألمانيا الاتحادية والتي تصل الي ٦٥٪ من استخداماتها المالية^{٢٧} في حين ان إجمالي إيرادات الوحدات المحلية في مصر بلغ في عام ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ فقط ٢١،٣٨٨،١٥٩،٠٠٠ وتتحمل الدولة العجز بين إجمالي الاستخدامات والإيرادات التي بلغت في هذه العام ١٥٠،٥٢١،٧٦٨،٠٠٠ جنيها.

وتقدم لنا هذه التجارب تفسيراً واضحاً لما تتحمله الدولة في مصر من تكاليف ضخمة لإدارة الوحدات المحلية الصغيرة، رغم ضعف فعاليتها، والتي تم تقسيمها في الغالب بشكل عشوائي وبدون الاستناد الي أسس ومعايير مدروسة كما سبق ان أوضحنا. فقد بلغ إجمالي استخدامات الوحدات المحلية من موارد مالية يبلغ ١٢٩،٥٠٣،٦١١،٠٠٠ في موازنة عام ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ وبلغت إجمالي الأجر والتعويضات للعاملين بالإدارة المحلية ١٧١،٩١٠،٢١٩،٠٠٠ من إجمالي الاستخدامات. ويلاحظ أن إجمالي الأجر يتزايد سنويا فقد كانت ١٠٥،٨١٩،٤٠٤،٩٠٢ جنيها في موازنة ٢٠١٧ / ٢٠١٨ عام فقط^{٢٨}

ولا ننكر ان هناك عوامل أخرى تساهم في ارتفاع التكلفة الإجمالية في الأجر مثل: عدم وجود دراسة للاحتياجات الفعلية للوحدات المحلية من العاملين من الفئات المختلفة، وتدخلت المحسوبية والوساطة، بل قد سمح في ظل الحكومات السابقة قبول بعض الترشيحات للتعيين بالوحدات المحلية من أعضاء مجلس الشعب دون الالتزام بالاحتياجات الفعلية ومعايير الكفاءة. وهكذا تضخم أعداد العاملين بالوحدات المحلية مما ادي بدوره الي ظهور البطالة المقنعة بالغالبية من الوحدات المحلية.

ومما يجدر الإشارة اليه أنه وفقا للنشرة السنوية لإحصاء العاملين بالحكومة والقطاع العام/الأعمال العام عام ٢٠١٧، التي أصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء^{٢٩}، بلغ إجمالي عدد العاملين بالإدارة المحلية ٥٦٪ من إجمالي أعداد العاملين بالقطاع الحكومي. أوضح الجهاز أن عدد الإخصائيون

العاملين بوحدة الإدارة المحلية الريفية بلغ ٩٠٧٤ وعدد الفنيون بلغ ٥٣٢٩٥ موظفاً، كما بلغ عدد العاملين الآخرين في وظائف كتابية وأعمال مساعدة ٢٠٧٦١ موظف. وبلغ إجمالي عدد العاملين ٨٣١٣٠ موظفاً.^{٣٠}

وبالنسبة لأعداد العاملين بالمحافظات فقد بلغ إجمالي عدد العاملين علي سبيل المثال بمحافظة الشرقية عدد ٨٢٠٥ موظفاً يعملون في عدد ١٠٥ وحدة محلية قروية، أي ان متوسط عدد العاملين بكل وحدة ٧٨ موظفاً، وبالنسبة لمحافظة الغربية بلغ عدد العاملين بالوحدات المحلية بها ٦٣٧٥ يعملون في عدد ٦٩ وحدة محلية قروية أي ان متوسط عدد العاملين بكل وحدة ٩٢، كما بلغ عدد العاملين في محافظة القليوبية ٥٠٠٩ عاملاً يعملون في عدد ٥٠ وحدة وهذا يعني انه في المتوسط يبلغ عدد العاملين بكل وحدة قروية ١٠٠ عامل بهذه المحافظة رغم ان عدد سكانها بلغ ١٩٥،٩٧٩،٥ وهو أقل من عدد سكان محافظة الشرقية والذي بلغ ٧،٦٨١،٠٩٥ وعدد سكان محافظة الغربية أيضاً^{٣١}.

وبالنسبة لمحافظات الوجه القبلي نجد انه قد بلغ عدد العاملين بمحافظة المنيا ٩٧٥١ من المتخصصين والفنيون وآخرون يعملون في ٦١ وحدة محلية قروية، أي ان عدد العاملين في كل وحدة في المتوسط يصل إلى ١٥٩ عامل رغم ان عدد سكانها بلغ ٥٧٤٥٢١٢ وهي بذلك اقل في عدد السكان من محافظ الشرقية الذي بلغ متوسط العاملين بالوحدات القروية فقط ٧٨ عاملاً. ويلاحظ مدي التباين في متوسط عدد العاملين بكل وحدة محلية قروية بكل محافظة وعدم وضوح أسس وأسباب هذا التباين فهي لا ترتبط بعدد السكان.

وعلي اية حال رغم الأعداد الكبيرة من العاملين بالوحدات المحلية الريفية وحجم الأموال التي تستخدمها هذه الوحدات، فقد أثبت الواقع العملي ضعف مخرجات الوحدات المحلية بصفة خاصة القرى والمراكز وضعف فعاليتها في تحقيق التنمية الشاملة بدوائرها الجغرافية. فقد إشارة العديد من الدراسات ان القرى المصرية تعاني من القصور الكبير في البنية التحتية للقرى وتوفير وسائل النقل الحكومية أو الطرق أو الصرف الصحي أو خدمات الغاز والاتصالات والتعليم الثانوي.^{٣٢} علاوة على عدد من المشكلات الاجتماعية والإدارية^{٣٣} التي ساعد صغر حجم الوحدات المحلية على وجودها مثل:

- انغلاق المجتمع القروي على ذاته وعدم الانفتاح، وتجزر التعصب القبلي مما يسبب فجوة في المجتمع، والشعور بالدونية لدى بعض الأفراد بالقرى، مما أدى بدوره الي زيادة التعصب الديني والتطرف خاصة مع نقص في فرص للعمل لديهم. وشكل ذلك عقبة في وجه التطور والتقدم الحضاري وقبول الآخر، والبعد عن المشاركة الاجتماعية، وعدم انتخاب الأصلح ولكن الأقرب قبلياً، وزادت الحواجز الثقافية والهيكلية بين الريف والحضر.
- والنظر إلى الوظيفة بالوحدات المحلية بصفة قبلية شخصية بعيداً عن الكفاءة والمهارة.
- عدم توافر إمكانية استخدام التقنيات الحديثة والاعتماد على نظم الرقمية والتكنولوجيا الحديثة في إدارة الوحدات المحلية وتسهيل الحصول على الخدمات العامة. وأدى ذلك بدوره على ازدياد الفساد والمحسوبية على المستوى المحلي وأثر ذلك سلامة القرار المحلي^{٣٤}.
- وعدم توافر الإدارة التنموية القادرة على بلورة تطلعات المجتمع الريفي في خطط وبرامج، وتنفيذها بكفاءة وفعالية وبما يحقق الأهداف المرغوبة.
- وعدم توافر المساحات من الأراضي المعدة لإقامة المنشأة الصناعية والتجارية نتيجة صغر الحيز الجغرافي لها، وعزوف المستثمرين عن إقامة المشروعات الصناعية والإنتاجية بسبب نقص

المرافق الأساسية العامة، كما أن الرقعة السكانية والزراعية للوحدات المحلية القروية محدودة حيث ان الكثافة السكانية في العديد من القرى تتزايد بشكل تدريجي مع ثبات المساحة الكلية للوحدات المحلية القروية والمراكز^{٣٥}. وقد أدت هذه المشكلات الي الهجرة الداخلية إلى الحضر، وضعف الانتماء الوطني مما ساعد علي استغلال الشباب في ارتكاب جرائم إرهابية^{٣٦}.

وفي ظل هذه الظروف كان من الأهمية ان تبادرت القيادة السياسية بتبني مبادرة حياه كريمة، كما أشرنا في مقدمة هذه الدراسة، حيث سيتم تطوير ٥٠ مركزاً في ٢٠ محافظة والتي تزيد بها نسبة الفقر عن ٥٢٪ كمرحلة عاجلة باستثمارات تبلغ ١٥٠ مليار جنيه بمتوسط ٣ مليار جنيه لكل مركز^{٣٧}. كما أعلنت الحكومة عن البدء في إنشاء عدد من المجمعات الخدمية الحكومية بالقرى المستهدفة لإنهاء معاناة السكان في للحصول على خدماتهم العامة. وإن كانت هذه الجهود الأخيرة لا تضمن استمرارية التنمية والنهوض بها وتطويرها بما يتوافق مع احتياجات السكان المتزايدة. كما انها تتحاز بشكل أساسي لاعتبارات العدالة والتكافؤ الاجتماعي في توزيع الموارد، وهي بذلك تأخذ بمبدأ النمو المتوازن (Balanced Growth) أي انتشار الخدمات على جميع القرى بصورة عادلة ومتوازنة بقدر الإمكان. ورغم أهمية هذه الجهود إلا انه يجب المزج بين استراتيجية النمو المتوازن واستراتيجية التوجه الداخلي Inward – Looking (Strategy) والتي تركز بصفة أساسية على تحقيق نمو اقتصادي للنطاق الجغرافي الذي يشمل عدد كبير من الوحدات المحلية. وقد أثبتت تجارب الدول الأوروبية المشار إليها ان دمج الوحدات المحلية الصغيرة في وحدات كبيرة يساعد على التعامل مع القرى والمدن داخل الحيز الجغرافي الكبير على انها نظم فرعية عليها ان تتفاعل وتتعاون في نطاق أوسع وأشمل، ويجري التخطيط للاستفادة من الموارد المتاحة بهذا الحيز وإنشاء مناطق صناعية واقتصادية بما يتناسب مع الموارد المتاحة به.

ومن هنا يستلزم الحد من إهدار المال العام ورفع فعالية الوحدات المحلية الاستفادة من تجارب الدول الأوروبية والسعي الي إعادة النظر في التقسيم الإداري الحالي والعمل على تأسيس وحدات كبيرة قادرة على تنمية الموارد والاستغلال الأمثل للموارد وذلك من خلال تشكيل لجان من المتخصصين في التخطيط الإقليمي والجغرافيا الإدارية وغيرهم من الفروع العلمية الأخرى.

الخلاصة:

ونخلص مما سبق أنه من الأهمية أن تتبنى الحكومة المصرية مدخل دمج الوحدات المحلية الصغيرة في وحدات كبيرة والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة نظراً لأن هذا المدخل يساعد على تحقيق عدد من المزايا أهمها:

- الحد من الزيادة السنوية المستمرة للأجور والتضخم الوظيفي بالوحدات المحلية، وترشيد النفقات في بناء وتشبيد المرافق العامة. والاعتماد على وحدات إدارية أكثر كفاءة إنتاجية،
- توافر إدارة تقوم على الإقليمية والحد من النمط القبلي، وإمكانية تشكيل قيم واعراف جديدة تتسم بالتعددية. وتفكيك الحواجز الثقافية واللغوية والهيكلية بين القرى .

- إتاحة للمخطط التنموي حرية أكبر في اختيار مصفوفة بدائل وأنماط للتنمية الملائمة لكل منطقة وتوفير إمكانية استخدام التقنيات الحديثة والنظم الرقمية في إدارة الوحدات المحلية وتسهيل الحصول على الخدمات العامة بالنسبة لسكان الريف المصري.
 - توافر الإدارة التنموية القادرة على بلورة تطلعات المجتمع الريفي في خطط وبرامج، وتنفيذها بكفاءة وفعالية وبما يحقق الأهداف المرغوبة.
 - وإمكانية إنشاء وحدات متكاملة اجتماعية واقتصادية وتأسيس مراكز صناعية وتجارية لتوفير فرص عمل للشباب وأسواق إقليمية كبيرة تساعد على إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، سواء كانت زراعية أو سياحية أو صناعية. وتتحول القرية إلى مصدر إنتاج وإمكانية تحصيل ضرائب من المنتجين وارتفاع حصيلة الرسوم المحلية والموارد ذاتية،
 - إنشاء مراكز إقليمية خدمية وترفيهية بكل منها، ووحدات علاجية متنوعة التخصصات، فضلاً عن أماكن ثقافية ومدارس فنية ومتخصصة وحمامات سباحة وغيرها من المنشآت الرياضية.
- ولا شك أن اتساع النطاق الجغرافي يساعد على أن تعود القرية لتصبح وحدة إنتاجية سواء كانت زراعية أو سياحية أو صناعية. ليس بالمفهوم الزراعي ولكن أيضاً بالمفهوم الاقتصادي بما يعني استغلال كل الإمكانيات المتاحة لتشكيل أدوات إنتاج بحيث يكون العائد الاقتصادي كافياً لتغطية احتياجات سكان القرية مع وجود فائض يسمح برفع "جودة الحياة" بصورة مستمرة.

المراجع

- ^١ <https://sis.gov.eg/Story/214193->
- ^٢ راجع الهيئة العامة للاستعلامات <https://www.sis.gov.eg/Story/181461>
- ^٣ راجع ، <https://www.elwatannews.com/news/details/5552903> في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
- ^٤ راجع وزارة المالية: موازنة ٢٠% المحليات ٢٠% أجور و
- ^٥ راجع المواد من رقم ٥ الي ٢٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية والتي حددت اختصاصات الوحدات المحلية بمختلف المستويات
- ^٦ راجع المادة رقم ١٧٧ من دستور مصر ٢٠١٤
- ^٧ راجع ممدوح إسماعيل : نحو استراتيجية متكاملة لتطوير الإدارة المحمية في مصر ، https://scholar.cu.edu.eg/?q=mamdouhismail/files/localities_reform.pdf
- ^٨ راجع المادة ٢ من قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩
- ^٩ راجع : إسماعيل عبد العزيز عامر : المشاكل التخطيطية ، https://www.cpas-egypt.com/pdf/Ismail_Amer/Book/01.pdf
- ^{١٠} راجع إسماعيل عبد العزيز عامر ، التخطيط الإقليمي ومدى الاستفادة من تجارب الدول المختلفة في تطبيقه بالدول النامية بحث منشور في المشاكل التخطيطية ، https://www.cpas-egypt.com/pdf/Ismail_Amer/Book/01.pdf
- ^{١١} راجع Jonathan Barnett, <https://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/REG7b.pdf>
- ^{١٢} راجع : سيد محمد عبد المقصود ، أسس ومبادئ التخطيط الاقتصادي والإقليمي والعمراني ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ٢٠١٨
- ^{١٣} حسن سيد احمد أبو العينين ، جغرافية العالم الإقليمية ، بيروت ، دار قدموس للنشر ، ١٩٨٤ ، ص ١٩ .
- ^{١٤} حبيبة محسن ، المحليات في مصر: كيف يمكن أن تحقق اللامركزية رفاهية أكثر للمواطنين ، (سلسلة أوراق البدائل، منتدى البدائل العربي للدراسات، ٢٠١٢)، ص ٣.
- ^{١٥} راجع سمير عبد الوهاب: الإدارة المحلية في مشروع الدستور الجديد، ملاحظات عامة ، نشر في جريدة الأهرام : السبت ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢
- ^{١٦} الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=5814
- ^{١٧} راجع عادل عصمت : عيوب التقسيم الإداري وطرق علاجها ، <https://www.albawabhnews.com/3929598> في مارس ٢٠٢٠
- ^{١٨} محمد الفيومي : التقسيم الإداري الجديد لن يضر بانتخابات البرلمان ٢٠١٩ ، <https://gate.ahram.org.eg/News/977357.aspx>
- ^{١٩} <https://www.capmas.gov.eg/Pages/populationClock.aspx>
- ^{٢٠} راجع ٢٠١٩ https://www.capmas.gov.eg/Pages/StatisticsOracle.aspx?Oracle_id=2156&p

أ.د. محمد ماهر الصواف أ.م.د. هويدا محمود إبراهيم دمج الوحدات المحلية الصغيرة كمدخل لتطوير القرى

^{٢١} راجع علي سبيل المثال : د. محمد صفي الدين خربوش : نحو تقسيم إداري جديد لجمهورية مصر العربية مجموعة مقالات ، ٢٠٢٠

و <https://www.elwatannews.com/news/details/5109068>
<https://www.elwatannews.com/news/details/5088338>

وفادي لبيب وآخرين : التقسيم الإداري للمحافظات ” .. هل يضع مصر على أعتاب اللامركزية ؟
١٩ أغسطس, ٢٠١٧ - (٢٦:٤ مساءً) [/https://www.wataninet.com/2017](https://www.wataninet.com/2017)

ومحمد الفيومي : التقسيم الإداري الجديد لن يضر بانتخابات البرلمان
<https://gate.ahram.org.eg/News/977357.aspx>
٢٠١٩

<https://docplayer.org/80165302-Hessische-gemeindeordnung-hgo.html> ^{٢٢}

^{٢٣} راجع Sonderdruck aus ، Gebietsreform in den neuen Bundeslaender : Stuer Bernhard ،
Zeitschrift fuer Laender ، Heft 6/98 ، ١٩٩٨ ، S. 209 ، راجع أيضا

<https://repository.difu.de/jspui/browse?type=subject&value=Kreisgebietsreform>
<https://ar.wikipedia.org/wiki> ^{٢٤}

[https://en.wikipedia.org/wiki/Merger_\(politics\)](https://en.wikipedia.org/wiki/Merger_(politics)) ^{٢٥}

^{٢٦} راجع House of ، Local government in England: structures : BRIEFING PAPER
Number 07104, 20 November 2020 ، Commons Library

^{٢٧} راجع
https://trebur.de/fileadmin/media/01_politik/finanzen/Haushalt2020/Trebur_HHPlan_2020.pdf

^{٢٨} راجع وزارة المالية: موازنة ٢٠% المحليات ٢٠% أجور و

<https://www.mof.gov.eg/ar/archive/stateGeneralBudget/general>
^{٢٩} راجع ،

https://www.capmas.gov.eg/Pages/StatisticsOracle.aspx?Oracle_id=2156&page_id=5104&YearID=23226

^{٣٠} راجع الجهاز المركزي للتعبئة العامة وإحصاء مصر : نشرة : الخدمات التي تقدمها او تشرف عليها الوحدات المحلية
بالمحافظات عام ٢٠١٩

https://www.capmas.gov.eg/Pages/StatisticsOracle.aspx?Oracle_id=2156&page_id=5104&YearID=23226

[#https://www.capmas.gov.eg/Pages/populationClock.aspx](https://www.capmas.gov.eg/Pages/populationClock.aspx) ^{٣١}

^{٣٢} راجع تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في صدر والصادر في عام ٩ يناير ٢٠١٦ حيث عرض أوضاع البنية التحتية والخدمات في عدد القرى في أنحاء مصر ، وأوضح وأوضح التقرير، أن ٧٤.٣% من قرى مصر لا يوجد بها صرف صحي، وغالبية الطرق بها غير مرصوفة وترابية وغير ممهدة ، وأنه لا مدارس ثانوية في ٨٢% من القرى وإن نحو ٦٠% من القرى تحتاج إلى إنشاء

مدارس <https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=09012016&id=2e260055-adff-415b-95a5-4853e2f79cc8>

^{٣٣} راجع ، أشرف أبو العيون عبد الرحيم وآخرين : المنهج المقترح في ضوء الدروس المستفادة من التجارب العالمية ،
Minia Journal of Engineering & Technology (MJET), Vol. 37, No. 2. July 2018 ص ٥٧ و ٦١

^{٣٤} راجع <https://www.vetogate.com/Section-39>

^{٣٥} راجع ، أشرف أبو العيون عبد الرحيم وآخرين: المنهج المقترح لتطوير البيئة العمرانية للقرية المصرية في ضوء
الدروس المستفادة من التجارب العالمية- Minia Journal of Engineering & Technology (MJET), Vol. 37, No. 2. July 2018

^{٣٦} محمد عبد العال عيسى، المركزية المتعثرة وضرورة الحوكمة الرشيدة، (رؤى مصرية، العدد ١٤، مارس ٢٠١٦)، ص
٣٦-٤١. راجع أيضا المركز العربي للبحوث والاستشارات: الإدارة المحلية في مصر .. إشكاليات الوضع القائم
ومقترحات للتطوير، ٢٠١٨

^{٣٧} <https://sis.gov.eg/Story/214193->